المبحث الثالث
صلاحيات الوزير العباسي والسلجوقي

أولاً: الإدارية:

ازداد عدد الدواوين في العصر العباسي وكثرت واجباتها وتركبت وتعقدت تشكيلاتها الإدارية، ولكي تلبي حاجة الدولة والمجتمع الكبير الذي تنظم شؤونه وقد أصبح توزيع أعمال الدواوين دقيقاً بحيث لم يكن هناك مرفق من مرافق الدولة والمجتمع إلا ولـه ديوان يختص بشؤونه ويعني بمشاكله، ونتيجة لأهمية الدواوين فقد أوكل خلفاء بني العباس لوزرائهم الإشراف على هذه الدواوين وخولوهم تعيين رؤساء هذه الدواوين وعزلهم [1]. فضلاً عن الوزراء العباسيين كانوا حريصين على تنفيذ أوامر الخليفة، حيث يقوم الوزير باستدعاء القضاة إلى دار الوزارة وإبلاغهم بقرار تعيينهم أو عزلهم [2]. وفي زمن الخليفة المقتدي بأمر الله، نال الوزير عميد الدولة محمد بن محمد بن جهير منصب الوزارة، وأصبحت لـه مكانة عالية عند المقتدي لدرجة أن الخليفة فوضه جميع أمور الدولة [3]، كما فوض الخليفة المستظهر بالله أمور الخلافة إلى وزيره أبي منصور عميد الدولة محمد بن جهير، فأجاد في إدارة أمور البلاد، ونظم شؤونها [4].

ولما بويع الخليفة المستنجد بالله بالخلافة سنة 555هـ نصب عون الدين يحيى بن هبيرة على الوزارة، وفوضه أمور البلاد وقال لـه: انهض أنت إلى الديوان لتنفيذ المهام وتثق بشمول الأنعام ولتأمر بالحاضرين بالانكفاء إلى الخدمات. وعندما استلم الوزير مهامه قبض على القاضي علي بن المرخم الذي عرف بسوء تصرفه وسوء عدلـه وأخذ الرشاء من الرعية، وأخيراً أمر الوزير بمصادرة أمواله [5].

ومن صلاحيات الوزير العباسي أنه كان ينوب عن الخليفة في بعض المناسبات فمنها كان الوزير يجلس نيابة عن الخليفة في مجلس العزاء [6]، ففي سنة 486هـ، توفي جعفر بن الخليفة المقتدي بأمر الله فجلس الوزير عميد الدولة محمد بن جهير للعزاء به ثلاثة أيام [7].

ومن صلاحيات الوزير أنه يجلس نيابة عن الخليفة في مجلس الهناء، فعندما ولد للقائم ولده ذخيرة الدين أبو العباس بن القائم سنة 44هـ جلس الوزير رئيس الرؤساء أبو القاسم علي بن حسن بن مسلمة ثلاثة أيام للهناء، وحضر عميد الملك أبو نصر بن منصور الكندري وجماعة الأمراء [8]. فضلاً عما تم ذكره، فإن صلاحيات الوزير العباسي بدأت تزداد اتساعاً لدرجة أنه أخذ على عاتقه

(1) الكامل في التاريخ نقلاً الوزارة العباسية ص 71.
(2) تحفة الأمراء ص 84، الوزارة العباسية ص 73.
(3) الوزارة العباسية ص 74.
(4) المنتظم (82/9) الوزارة العباسية ص 74.
(5) المنتظم (193/10، 194).
(6) الوزارة العباسية ص 75.
(7) المنتظم (165/9) الوزارة العباسية ص 75.
(8) دولـة آل سلجوق ص 14الوزارة العباسية ص 76.

متابعة موظفيه فيما يقومون به من أعمال، وعندما تثبت لديه سوء أعمال موظفيه والاشتباه بسوء نياتهم سرعان ما يقوم بمحاسبتهم واعتقالهم ومصادرة أموالهم، كما قام باعتقال ومحاسبة الوزراء السابقين وأولادهم وموظفيهم [1]. وعلى هذا الأساس كان من المحتمل أن بقاء الوزير في منصبه يتوقف على مدى نجاحه في اختيار الموظفين والعمال الأكفاء ومراقبة أعمالهم بدقة؛ ولذا عمد بعض الوزراء عند توليهم الوزارة إلى عزل الموظفين السابقين، واختيار غيرهم ممن يعتقد أنهم سيتعاونون معه في القيام بأعمال الدولة الإدارية على أفضل وجه، وبذلك أصبح من صلاحيات الوزير العباسي الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية للدولة [2]، وتعيين وعزل ولاة الأقاليم [3]، وخاصة الأقاليم التي كانت خاضعة للنفوذ الخليفة العباسي فسرعان ما يقوم الوزير العباسي باختيار الموظفين الذين يكونوا محل ثقة فيعينهم ولاة لهذه الأقاليم، لكي يؤمنون وصول جبايات الأقاليم إلى خزانة الخلافة [4].

وخلال العصور العباسية المتأخرة، أصبحت صلاحيات الوزير واسعة لدرجة أنه أخذ ينظر في المظالم بعد أن كانت من صلاحيات الخليفة العباسي، فالوزير أبو شجاع محمد بن الحسن الروذراوري[5]. وزير الخليفة المقتدى بأمر الله 467هـ، كان يجلس للمظالم بعد صلاة الظهر، وكان الحجاب ينادون في الناس لرفع قصص المظالم إلى الوزير للنظر فيها [6]، وأنيط بالوزير العباسي مسؤولية حفظ الأمن والنظام في الدولة وكشف المؤامرات والدسائس التي تهدد كيان الدولة العباسية، من ذلك أن الوزير رئيس الرؤساء أبا القاسم علي بن حسن بن أحمد بن مسلمة أعلم الخليفة القائم بأمر الله بنوايا البساسيري [7]، ومراسلته لليازوري وزير المستنصر بالله الفاطمي بمصر مستهدفاً خلع القائم بأمر الله، فلما تحقق من صحة ما نسب إلى البساسيري، حاول التخلص منه نهائياً[8]. ويقول الثعالبي: إن من صلاحيات الوزير هي: يتعين على الوزير أن يمعن النظر في دقائق المملكة، وتحسينها وما يعود بقوتها، وتمكينها، ويذكي العيون، ويستعلم الأخبار، ولا يغفل عن خلل يتوهم، وفساد يظهر، فقال: قال الحكيم: لا تتهاون بصغير يحتمل الزيادة [9].

1- السياسية: كان الوزير العباسي من صلاحياته السياسية مسؤولاً عن استقبال الوفود من قبل دخولهم إلى حضرة الخليفة، ويقوم بأداء مراسيم الضيافة والتوديع [10]، فعندما خرج السلطان السلجوقي ملكشاه في بغداد متوجهاً نحو أصفهان وكان معه وزيره نظام الملك أبو علي الحسن بن

(1) الحياة السياسية في العراق ص 158 الوزارة العباسية ص 76.
(2) الأحكام السلطانية ص 27 الوزارة العباسية ص 77.
(3) المصدر نفسه.
(4) الوزارة العباسية ص 77.
(5) المصدر نفسه ص 77.
(6) النجوم الزاهرة (111/5).
(7) تاريخ بغداد 450/09) الوزارة العباسية ص 78.
(8) المنتظم (163/8).
(9) تحفة الأمراء ص 80الوزارة العباسية ص 78.
(10) الحياة السياسية في العراق ص 108.

إسحاق الطوسي، خرج الوزير العباسي محمد بن حسين بن عبد الله أبو شجاع لتوديعه، فودعه في النهروان [1]، وكذلك عندما دخل السلطان السلجوقي مسعود بن محمد بن ملكشاه بغداد في سنة 546هـ، خرج الوزير العباسي عون الدين يحيى بن هبيرة، وأرباب الدولة في موكب فخم لاستقباله [2]، فضلاً عن ذلك، فإن صلاحيات الوزراء ازدادت بحيث كانوا يتولون أخذ البيعة للخليفة عند توليه ويشرفون على المراسم الخاصة بذلك [3].

ومن صلاحيات الوزير العباسي أنه كان يقوم بدور السفير بين الخليفة العباسي والسلطان السلجوقي حاملاً الرسائل لأمراء السلاطين وناقلاً إليهم آراء وأوامر الخليفة وبالعكس، فقد كان الخليفة القائم بأمر الله والخليفة المقتدي بأمر الله يوفدان الوزير عميد الدولة محمد بن محمد بن جهير في رسائل إلى سلاطين السلاجقة [4]. فضلاً عن ذلك أصبح الوزير له الحق أن يجلس مع الخليفة ويتشاور معه في أمور البلاد، لدرجة أن الخليفة المقتفي لأمر الله عندما استوزر شرف الدين علي بن طراد الزينبي، كان لا يستطيع الخليفة أن يبت في أمر من أمور الخليفة إلا بمشورته [5]، ونال الوزير العباسي صلاحيات واسعة حيث أخذ يكاتب ويراسل ويتفاوض مع أمراء الأطراف والإمارات المتاخمة الذين أبدوا العصيان للخليفة العباسي، فعندما نال فخر الدولة، أبو نصر محمد بن جهير منصب الوزارة، كانت بعض الأطراف المتاخمة ترفض إبداء الولاء للخليفة العباسي، إلا أن حسن مراسلة الوزير وطيب علاقته وحسن سفارته مع أمراء الأطراف، استطاع أن يعيد هذه الإمارات وأن تبدي ولاءها للخليفة العباسي [6]، فضلاً عن ذلك فإن الوزير العباسي أخذ يحضر مجلس الخليفة، عند قدوم سلاطين السلاجقة وأمراء الأطراف، ثم يقوم بقراءة القرارات التي اتخذها الخليفة، وإبلاغها للوفود الحاضرين في مجلس الخليفة[7].

2- المالية: اتسعت صلاحيات الوزير المالية خلال العصور العباسية المتأخرة وخاصة في ظل الوزراء الأقوياء الذين سيطروا على زمام الأمور، فقد أصبح الوزير يشرف على القطائع الخاصة بالخليفة العباسي، فالوزير عميد الدولة محمد بن محمد بن جهير عندما نال دست الوزراة كسب ود الخليفة وأثبت مقدرته الإدارية، باشر هذا الوزير بالإشراف على قطائع الخليفة[8]، كما اتخذ الوزراء على عاتقهم مسؤوليات توفير المواد الغذائية للسكان وبأسعار ثابتة - معقولة - فالوزير ظهير الدين أبو شجاع الروذراورى عندما نال الوزارة في سنة 476هـ منع وعاقب الموظفين الذين يحاولون استغلال مناصبهم لتحقيق رغباتهم الشخصية كالاعتداء على أموال الناس، وبذلك عمَّ

(1) المنتظم (37/9).
(2) الوزارة العباسية ص 79.
(3) النظيم الإسلامية، دراسة تاريخية ص 66 فاروق عمر.
(4) الوزارة العباسية ص 81.
(5) المنتظم (85/10).
(6) الوزارة العباسية ص 83.
(7) المصدر نفسه ص 83.
(8) دولة آل سلجوق ص 37 الوزارة العباسية ص 84.

الرخاء، وثبتت أسعار المواد الغذائية وانخفضت أسعارها [1]. ويذكر الثعالبي: أن من أهم الصلاحيات المالية للوزير العباسي هي السعي في عمارة البلاد، وإصلاح خللها، وتثمير الأموال والمزروعات، وبالأموال تشمخ وتكثر الأعوان [2]، فضلاً عن الإشراف على دخل الدولة من الأموال والمجوهرات والمواد النفيسة التي تضاف إلى بيت المال، ومعرفة مصروفاتها على مؤسسات الدولة، وما يصرف على بلاط الخليفة وغيرها من الأموال [3]، وأشرف الوزراء على إصلاح الأراضي الزراعية وسد البثوق وعمارة البلاد وزيادة واردات المال، كما نال الوزراء صلاحيات واسعة بينها الماوردي قائلاً: يجوز للوزير أن يتصرف في أموال بيت المال يقبض ما يستحق له ويدفع ما يجب فيه [4].

3- العسكرية: نال الوزراء ولا سيما منهم مكانة مرموقة لدى خلفاء بني العباس؛ ولذا أوكلوا إليهم قيادة الجيوش العباسية لمحاربة أي عدوان أجنبي، كما خولهم الإشراف على الجيوش العباسية، فقد لعب الوزير يحيى بن هبيرة دوراً لامعاً في قيادة الجيوش العباسية التي سرعان ما هددت كيان الدولة السلجوقية والقضاء عليها في العراق [5]، وقد شارك كثير من وزراء بني العباس خلفاءهم في قيادة الجيوش المحاربة، فعندما خرج الخليفة المسترشد بالله لقتال السلطان مسعود السلجوقي في سنة 529هـ خرج الوزير على بن طراد الزينبي معه إلا أنه وقع في الأسر مع الخليفة العباسي، كما وقف الوزير علي ابن الحسن بن صدقة إلى جانب الخليفة العباسي المسترشد بالله في قيادة العساكر ومقارعة السلاجقة [6]، فضلاً عن ذلك فإن الوزير يتولى استعراض الجيوش في المناسبات وقيادة الجيوش العباسية لقمع الفتن والاضطرابات في الأقاليم التابعة والخاضعة لنفوذ الخليفة العباسي [7].

كما خول الوزير العباسي صلاحيات تقديم المشورات العسكرية للخليفة العباسي، ولما طلب السلطان محمد شاه من السلطان محمود بن الخليفة العباسي المقتفي لأمر الله، مبلغاً من المال مقداره ثلاثين ألف دينار مقابل رفع الحصار عن بغداد، أشار الوزير عون الدين يحيى بن هبيرة على الخليفة بعدم دفع المبلغ المحدد للسلطان، وإن وجب صرفه لإعداد جيش جرار للخلافة يمكن من خلاله صد قوات السلطان محمد شاه فقبل الخليفة رأي الوزير عون الدين يحيى بن هبيرة، وفوضه إعداد هذا الجيش [8]؛ ولذلك كان للوزير عون الدين يحيى بن هبيرة الدور الفاعل في قمع إمارة السلاجقة [9]، كما أصبحت مهام الوزير مقتصرة على تسيير الجيوش وتدبير الحروب [1].

(1) وفيات الأعيان (135/5، 136).
(2) تحفة الأمراء ص 69، الوزارة العباسية ص 85.
(3) الأحكام السلطانية ص 27.
(4) الوزارة العباسية ص 86.
(5) المنتظم (214/10).
(6) الوزارة العباسية ص 86
(7) المنتظم (214/10)
(8) دولة آل سلجوق ص 205.
(9) البداية والنهاية نقلاً عن الوزارة العباسية ص 88.

ويذكر الثعالبي: أن من مهمات الأمور أن ينظر في أمر الأجناد فيؤلف يسوسها على ما يليق بها، ويولي عليهم العراض فيكتب حلالهم وشتات خيلهم، وصفات أسلحتهم، ويثبت أقطاعهم، وأرزاقهم، ويعجل ما يستحق منها [2]، ويضيف الثعالبي أن صلاحيات الوزير هي: حسن النظر في أمور الجند، فلا يؤخر عنهم العطاء، ولا يلجئهم إلى الشعب والغوغاء ويسوسهم، بما يدليهم طاعتهم، ويؤلف كلمتهم [3].

ثانياً: صلاحيات الوزير السلجوقي:

1- الإداريـة: أصبح الوزير السلجوقي ثاني شخصية مهمة في الدولة يأتي بعد السلطان السلجوقي حيث وُكّل للوزير الإشراف على جميع مرافق الدولة [4]، فعندما دخل السلطان السلجوقي طغرل بك محمد بن ميكائيل بن سلجوق إلى بغداد في سنة 447هـ، استقبله أصحاب المناصب العالية، وعندما استقر ببغداد أطلق يد وزيره عميد الملك أبي نصر محمد بن منصور الكندري في الحل والعقد والحسن والإطلاق والنظر في المظالم [5]، وعندما استقر السلطان السلجوقي ألب أرسلان على عرش السلطنة في عام 455هـ، أسند منصب الوزارة إلى الوزير نظام الملك أبي علي الحسن بن إسحاق الطوسي، فخوله مطلق الصلاحيات من حل وعقد، وقبض وبسط وتفويض وعزل [6]، وبذلك سيطر الوزير السلجوقي على جميع مرافق الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يترك للسلطان، سوى قيادة الجيوش. [7] وبالرغم من الصلاحيات الواسعة للوزير السلجوقي إلا أنه كان مسؤولاً عن تصرفاته أمام السلطان السلجوقي، وغالباً ما كان يحذره في حالة وقوعه في بعض الأخطاء ويمنعه من تكرارها وإلا فسوف يخضع لأشد العقوبة، كما يتضح من خلال الدراسة أن الصلاحيات الإدارية للوزير السلجوقي في العصور العباسية المتأخرة كانت أقوى من صلاحيات الوزير العباسي؛ وذلك لأنه يستمد قوته من قوة السلطان السلجوقي صاحب النفوذ الفعلي في الدولة العباسية [8].

2- السياسة: يعد الوزير السلجوقي أهم شخصية سياسية تأتي بعد السلطان حيث يشغل أرفع منصب في الدولة [9]، فكان يشرف على شؤون الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة إذا كان الوزير يمتلك خبرة إدارية عالية، وملمًّا بقوانين الوزارة كنظام الملك أبي علي الحسن بن إسحاق الطوسي، فالوزير السلجوقي نال صلاحيات سياسية واسعة، حيث كان الوزير يجلس مع

(1) الأحكام السلطانية ص 27.
(2) تحفة الأمراء ص 79.
(3) المصدر نفسه ص 69 الوزارة العباسية ص 88.
(4) السلاجقة في التاريخ والحضارة ص 210.
(5) دولة آل سلجوق ص 13.
(6) الوزارة العباسية ص 89.
(7) السلاجقة في التاريخ والحضارة ص 210.
(8) الوزارة العباسية ص 94.
(9) السلاجقة في التاريخ والحضارة ص 210.

السلطان ويتشاور معه لتحديد ورسم سياسة الدولة السلجوقية [1]، وقد أصبح الوزير السلجوقي مفوضاً في تنفيذ وصية السلطان، فالوزير نظام الملك أبي علي بن الحسن الطوسي أصبح مفوضاً في تنفيذ وصية السلطان ألب أرسلان بجعل ابنه ملكشاه أبا شجاع محمد ولياً لعهده وأن يكون سلطاناً من بعده، فنفذ الوزير ذلك [2]، وبذلك لعب وزراء السلاجقة الأقوياء دوراً كبيراً في تنصيب بعض الشخصيات كسلاطين لدولة السلاجقة، وخاصة الوزير نظام الملك أبا علي بن الحسن الطوسي وأولاده [3].

وقد نال وزراء السلاجقة صلاحيات واسعة لدرجة أنهم تحكموا بسلاطينهم، فالسلطان ملكشاه كان لا يستطيع مخالفة أوامر نظام الملك أبي علي الحسن الطوسي لكثرة مماليكه ومحبة الأمراء والعسكر له [4]، وكان الوزير السلجوقي مسؤولاً عن تنظيم وصول أمراء السلاجقة ودخولهم إلى حضرة الخليفة العباسي، وإعطاء نبذة عن حياة كل أمير، وقد قام بعض وزراء السلاجقة بفض النزاعات الدائرة بين سلاطين السلاجقة حول عرش السلطنة، ومن ثم إجراء مفاوضات الصلح بينهما، مثل ما قام بذلك الوزير كمال الملك ما بين السلطان محمود وعمه سنجر، كما أدى الوزير السلجوقي مهام المترجم في ديوان الخليفة، فعندما دخل السلطان السلجوقي طغرل بك على الخليفة القائم بأمر الله كان مع السلطان وزيره محمد بن منصور الكندري الذي أخذ يترجم كلمات الخليفة العباسي من اللغة العربية إلى الفارسية وبالعكس ليفهمهما السلطان السلجوقي [5].

3- المالية: اتخذ سلاطين السلاجقة سياسة جديدة هي توزيع الأراضي على أمراء السلاطين وقادة الجيوش، وقد أوكلت هذه المهام إلى الوزير السلجوقي حيث اتخذ على عاتقه مراقبة القطائع وتنظيمها وتحديد قطائع الأمراء [6]، وكان الوزير مسؤولاً عن خزانة السلطان الخاصة، والمكلف بجمع الأموال من الولايات الخاضعة لنفوذ السلطان السلجوقي وتأمين وصولها إلى خزائن السلطان الخاصة، وقد اتسعت صلاحيات الوزير السلجوقي لدرجة أنهم أخذوا يتصرفون بخزائن السلطنة، وقد ذكرت والدة السلطان محمود بن محمد في سنة 512هـ للسلطان سنجر، فقالت له: أدرك ابن أخيك وإلا تلف فإن الأموال قد تمزقت والبلاد أشرفت على الأخذ، وهو صبي وحوله من يلعب بالملك. فكان الوزير أبو القاسم علي بن القاسم الإنسباذي [7]، سيئ التدبير حيث أنفق ما في خزائن محمد شاه في أربعة أشهر وباع الجواهر والأثاث لصرفها على العساكر لكسبهم إلى جانبه خوفاً من مجيء السلطان سنجر شاه إلى البلاد [8].

(1) الوزارة العباسية ص 94.
(2) النجوم الزاهرة (134/5) الوزارة العباسية ص 96.
(3) النجوم الزاهرة (134/5) الوزارة العباسية ص 96.
(4) التاريخ الباهر ص 10 الوزارة العباسية ص 98.
(5) الوزارة العباسية ص 10، المنتظم (182/8).
(6) العالم الإسلامي في العصر العباسي ص 582، 583.
(7) الوزارة العباسية ص 103.
(8) النجوم الزاهرة (169/8).

4- العسكرية: تميزت إمارة السلاجقة بكونها دولـة حرب استطاعت أن تكون إمبراطورية عظيمة معتمدة على قوتها العسكرية؛ ولذا كان لا بد من توفير مستلزمات ديمومتها وبقائها من خلال توفير احتياجات الجيش الفعلية، أرزاق ومصروفات؛ ولذا أوكلت هذه المهام إلى الوزير السلجوقي بحيث أصبحت من صلاحياته العسكرية، فالوزير كمال الدين محمد بن علي الخازن، كان: يعطي للجيش مؤناً بقدر وحساب [1]. فضلاً عن ذلك فإن الوزير السلجوقي عمل جاهداً لجباية الأموال من البلاد والإمارات الخاضعة تحت نفوذ السلطان السلجوقي، لغرض توفير الرواتب والمخصصات المالية وصرفها للجند؛ ولذا قرر لكل جندي ألف دينار في السنة [2]، كما حاول بعض الوزراء الأقوياء كنظام الملك أبي علي الحسن الطوسي أن يحدد الأهداف للدولة السلجوقية، والعمل على تحقيقها، مما دفعه للاهتمام بالجيش لتحقيق الأهداف المرسومة لـه ومنها التوسع في آسيا الصغرى [3]. كما أصبح الوزير السلجوقي مسؤولاً عن إعداد الجيوش وتسليحهم بأنواع الأسلحة لغرض إخماد الحركات التي ثارت ضد سياسة السلطان السلجوقي طوال مدة حكمهم، فعندما نشبت الحرب بين السلطان ألب أرسلان وقتلمش [4]، في سنة 456هـ قام الوزير نظام الملك أبي علي الطوسي بتعبئة الكتائب وتسليحهم ومن ثم قيادة الجيش، مما أدى إلى تحقيق النصر على قتلمش [5]، وقد اهتم وزراء السلاجقة اهتماماً كبيراً بنواحي الجيش بحيث شمل جميع مرافقها، وخاصة نظام الملك أبي علي الحسن بن إسحاق الطوسي الذي أعطى للجيش أهمية كبيرة [6].

* * *

(1) راحة الصدور ص 333، الوزارة العباسية ص 104.
(2) دولـة آل سلجوق ص 60 الوزارة العباسية ص 104.
(3) دولـة آل سلجوق ص 60الوزارة العباسية ص 104.
(4) الوزارة العباسية ص 110.
(5) المصدر نفسه ص 105.
(6) الوزارة في عهد السلاطين ص 39 الوزارة العباسية ص 108.